

## هل دقّ الخطر أخيراً باب الليرة اللبنانية؟

يكثر في هذه الأيام الحديث عن مأساوية الوضع النقدي في لبنان ويجزم البعض بأن البلد على شفير الانهيار التام وأن العملة الوطنية تقترب من حافة الهاوية. حتى أن كُثُر من أصحاب هذه النظرية بدأوا بالتنبؤ بأسعار جنوبية للدولار الأميركي. فما حقيقة ذلك؟ وهل إن هذه النظرة مبنية على أسس علمية أم انها محض حديث سياسي مُغرض؟

وحتى نُقارب ذلك من منظور اقتصادي بحت، علينا ان نفهم حركة العرض والطلب المتعلقة بالدولار الأميركي إذ ان الاقتصاد اللبناني اقتصاد "مدولر" حيث تبلغ نسبة الودائع بالدولار الأميركي من مجمل ودائع القطاع المصرفي حوالي 70% وفقاً لمصرف لبنان Q1 2018 Bulletin . وهذا ليس بمُستغرب أبداً بل انه نتيجة مباشرة لبنية الاقتصاد اللبناني.

فلبنان يستورد معظم حاجاته من الخارج، والقلم الذي أخطّ فيه هذا المقال والسيارات التي نستقلها والخلوي والكمبيوتر وiPad والدواء والديزل، وما إلى هنالك من سلع لا نستطيع حصرها في هذه السطور، كلها مستورد من الخارج فميزان لبنان التجاري Trade Balance في عجز بلغ في نهاية العام 2017 حوالي العشرين مليار دولار أميركي بحسب وزارة المالية اللبنانية (مصلحة الجمارك) وبالطبع فإن لبنان يدفع فاتورة الاستيراد هذه بالعملة الصعبة وتحديداً بالدولار الأميركي، لذلك فهو بحاجة دائمة إلى هذه العملة.

ولكن هذا ليس بجديد فحتى في أيام "العز" حين كان لبنان سويسرا الشرق فقد كان يسجل عجزاً في ميزانه التجاري وهنا مكن الطلب على العملة الخضراء. وهو ليس وليد أمس القريب بل هو متجذر في بنية لبنان الاقتصادية. فلبنان لم يكن أبداً بلداً صناعياً أو زراعياً كألمانيا أو هولندا، على سبيل المثال، وقد ارتكز اقتصاده تاريخياً على السياحة والخدمات وكان بحاجة إلى الدولار الأميركي لاستيراد حاجاته على مرّ تاريخه الحديث. وهنا لا بد من السؤال عن مصدر هذه الدولارات فمن أين يأتي لبنان بها حتى يدفع فاتورة الاستيراد تلك؟ في الواقع هنالك عدة مصادر يحصل لبنان من خلالها على العملة الصعبة وأهمها التالي:

- المغتربون اللبنانيون الذين يودعون أموالهم في المصارف اللبنانية أو الذين يحولون المال لإعالة أقاربهم في لبنان أو الذين يستثمرون في مشاريع في لبنان أو حتى الذين يأتون في الأعياد وفي موسم الاصطياف فكل هؤلاء يساهمون بدرجة كبيرة بإدخال العملة الصعبة إلى لبنان. وتقدر تحاويل المغتربين وحدها إلى لبنان بسبعة مليارات دولار أميركي حالياً علماً أن هذه التحاويل انخفضت عن المعدلات السابقة وخاصة تلك الآتية من دول الخليج العربي في ظل الحرب المستعرة في اليمن وتأثيرها المباشر على اقتصادات هذه الدول لجهة تخصيص أجزاء كبيرة من ميزانياتها للدفاع ودعم المجهود الحربي، مما جعلها تخفف من التوظيف في المشاريع التي تصنف في خانة الكماليات وترفع الضرائب على السلع والخدمات وهذا ما جعل الميل الحدي للادخار (marginal propensity to save) لدى اللبنانيين العاملين في هذه الدول يتضاءل مما أثر سلباً على تحويلاتهم إلى الوطن الأم.
- السياحة والتي تشكل مصدراً آخر للعملات الصعبة سواء تلك المتعلقة بالسياحة الاجنبية أو حتى تلك التي يقوم بها المغتربون اللبنانيون. ومما لا شك فيه انها تأثرت بالمقاطعة الخليجية للبنان من ناحية وبالأزمات السياسية والأمنية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط على وجه العموم وسوريا على وجه الخصوص من ناحية أخرى. وأخيراً وليس آخراً فإن السياحة تأثرت سلباً بتقهقر البنى التحتية الداعمة لها في لبنان من مواصلات وكهرباء وانترنت وصرف صحي وما إلى ذلك. كما ان التلوث البيئي الذي نشهده ساهم إلى حد كبير في تراجع السياحة وحرمان لبنان من مداخل أساسية.
- قطاع الخدمات وبخاصة الاستشفاء والتربية والمصارف والتي ما زالت تعتبر من الأفضل في منطقة الشرق الأوسط (ولنا حديث بالأرقام عن المصارف في ما يلي)
- اقتصاد الظل (shadow economy) وهو عبارة عن الأنشطة الغير منظورة (الغير رسمية) والتي لا تمر عبر المصارف كتجارة المخدرات والأموال النقدية التي تحصل عليها بعض الأحزاب او الجهات السياسية. وبالرغم من انه لا يوجد إحصاء دقيق لحجم هذه الأنشطة وكمية الأموال التي تدخلها إلى لبنان فإننا نعتقد بانها ليست هامشية.

إذاً، هذه بعض المصادر التي يحصل بها لبنان على العملة الصعبة وهي، وبالرغم من المشاكل التي تعترضها والتي تطرقنا إليها آنفاً، لم تتدهور إلى الحد الذي يحلو للبعض تصوره والدليل على ذلك أرقام المصارف. فلبنان يتربع في المرتبة الرابعة بعد المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وقطر في حجم الودائع المصرفية بحسب نشرة Bilanbanques 2018 كما يظهر جلياً في الجدول التالي:

ودائع المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)  
Banking sectors deposits in the Arab MENA region

in US\$ billion	Dec-17	Dec-16	Dec-15	Var 17	Var 16
United Arab Emirates	443.1	425.6	400.7	17.5	24.9
Saudi Arabia	431.7	431.2	427.9	0.5	3.3
Qatar	226.1	199.7	178.6	26.4	21.1
Lebanon	199.5	193.1	186.5	6.4	6.6
Egypt	187.5	152.4	244.5	35.1	-92.1
Kuwait	139.6	133.0	127.8	6.6	5.2
Morocco	114.3	100.9	97.7	13.4	3.2
Algeria	85.8	85.9	89.1	-0.1	-3.2
Libya	70.7	58.0	50.8	12.7	7.2
Iraq	56.9	52.2	55.2	4.7	-3
Oman	48.3	47.4	46.4	0.9	1.0
Jordan	46.8	46.4	46.0	0.4	0.4
Bahrain	45.0	43.9	43.4	1.1	0.5
Tunisia	22.2	21.7	22.8	0.5	-1.1
Sudan	20.0	12.1	10.5	7.9	1.6
<b>Arab MENA</b>	<b>2137.5</b>	<b>2003.5</b>	<b>2027.9</b>	<b>134.0</b>	<b>-24.4</b>

وهذا دليل على ثقة المودعين بالقطاع المصرفي اللبناني بالمقارنة مع دول تفوقه استقراراً وموارداً وإمكانيات كالأردن وعمان والمغرب مثلاً.

كما ان المصارف اللبنانية حافظت على مستوى عالٍ من السيولة كما يبينه الجدول التالي بحسب المصدر نفسه:

		Alpha
<b>Primary liquidity/assets</b>	السيولة / الموجودات	<b>40.6%</b>
o.w. Central Bank/assets		32.8%
o.w. Banks/assets		7.8%
<b>Net Primary liquidity/Deposits</b>	السيولة الأولية الصافية / الودائع	<b>41.5%</b>
o.w. net primary liquidity in LL/deposits in LL		43.4%
o.w. net primary liquidity in FC/Deposits in FC		40.7%
<b>ملاحظة</b>		
مجموعة الفا تمثل 90.3% من موجودات المصارف اللبنانية كافة		

والأهم من كل ذلك ان المصارف اللبنانية التزمت أعلى معايير الحيطة والحذر في تسليفاتها ولم تندفع إلى إعطاء قروض لا تستوفي المعايير التي وضعها مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف إن لناحية نسبة القروض إلى قيمة المشاريع الممولة (Loan to value – LTV) او لناحية الضمانات المطلوبة إزاء هذه القروض، وعليه فإن الديون المتعثرة قياساً لمجمل التسليفات بلغت في العام 2017 نسبة 6.7% كما يبينه الجدول التالي بحسب Bilanbanques 2018 أيضاً:

#### الديون المشكوك بتحصيلها / مجمل الديون Asset Quality of Lebanese Banks

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	Var 17/16
Doubtful loans / Gross loans	7.1%	6.8%	6.6%	6.4%	6.5%	6.7%	0.1%
Substandard loans + doubtful loans / Gross Loans	7.8%	7.8%	7.4%	7.3%	8.0%	8.6%	0.6%
Net doubtful loans / Gross loans	1.4%	1.5%	1.5%	1.6%	1.6%	1.6%	0.0%
Loan loss reserves on doubtful / Doubtful loans	79.6%	78.3%	77.3%	75.4%	75.8%	75.7%	-0.2%
Net Doubtful loans / Equity	5.1%	5.5%	5.5%	5.8%	5.4%	5.4%	-0.1%

وكل ذلك دليل على مناعة القطاع المصرفي وقدرته على مواجهة العواصف والأنواء. زد على ذلك الاحتياطات بالعملات الأجنبية التي يملكها مصرف لبنان والتي تشير أرقامه بأنها بلغت حوالي 43 مليار دولار أميركي إذا استثنينا موجودات المصرف المركزي من الذهب، وهذا كاف لوحده بأن يضمن استقرار النقد لفترة طويلة.

طبعاً هذا كله لا ينفي وجود تحديات جمة تواجه لبنان وعلى رأسها إعادة تكوين السلطة التنفيذية ووضع خطة استراتيجية تتصدى للمشاكل البنوية التي يواجهها الاقتصاد اللبناني والكامنة بالدرجة الأولى بالفساد الذي ينخر مفاصل الدولة ويتضخم القطاع العام وبالعجز الفاضح في قطاع الطاقة، والذي زاد عبؤه بعد ارتفاع أسعار المحروقات عالمياً، وبالعجز في ميزانية الدولة مع غياب تام للمشاريع المنتجة والذي أدى إلى تفهقر في البنى التحتية مما اثر على مناخ الاستثمار بشكل عام وهذا كله غيض من فيض، ونحن لا نحاول التخفيف من وقعه وكل ما نحاول قوله بأن هذه المشكلات لم تستجد بين ليلة وضحاها وهي قائمة منذ سنوات، تزيد حدتها حيناً وتتناقص حيناً آخر، ولكن في الوقت عينه فإنها لا تعني أن البلد على شفير الانهيار التام وان العملة الوطنية بخطر داهم وان المصارف مأزومة وقد بينا عكس ذلك بلغة الأرقام.

وبالختام، فإن الامل يحدونا بأن يستغل ساسة هذا البلد الاستقرار الأمني الذي ينعم به لبنان مقارنة بالمحيط، ويترفّعوا عن صغائر الأمور وينظروا بجدية إلى ما آلت إليه أحوال البلاد ويقوموا بوضع خطة اقتصادية شاملة لا تبقى حبراً على ورق وتكون مدخلاً إلى مستقبل مشرق وواعد.

بسام فريد حسن  
المدير العام  
البنك اللبناني للتجارة  
بيروت في 2018/10/4